الأمم المتحدة
الأردن

ملخص سياسة فريق الأمم المتحدة القُطري
بشأن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في الأردن

شباط 2022

الأمم المتحدة في الأردن
2021

الأمم المتحدة في الأردن
الأردن

محتويات

النبذة والأهداف 03

السياق الوطني الأردني 04

إطار العمل القانوني والسياسي والمؤسسي 05

الإستراتيجية 06

التغيير الذي نريد رؤيته 09

نحو تنفيذ إستراتيجية الأمن الغذائي وخطة العمل المرتبطة بها في الأردن 10

شكر وتقدير

" **نحو تنفيذ استراتيجية الأمن الغذائي في الأردن"** ، هو ملخص السياسة الثاني ضمن سلسلة ملخصات تم تطويرها بقيادة مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة، لصياغة توصيات لصناع القرار وتغذية المبادرات الوطنية وعمليات الإصلاح، وتزويد الجهات المعنية بأدوات المناصرة. بالإضافة إلى ذلك، تهدف السلسلة إلى تعريف جمهور أوسع بالقواعد والمعايير الدولية وعمل الأمم المتحدة في الأردن.

أعد هذا الملخص من قبل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ، بمساهمة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين(الأونروا) ومنظمة الصحة العالمية وبدعم من مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة .

النبذة والأهداف

الأمن الغذائي هو "الحالة التي يتحقق فيها الحصول المادي والاقتصادي على الغذاء الكافي والآمن والمغذي لكل الناس وفي كل الأوقات بشكل يلبي احتياجاتهم الغذائية، كما يناسب أذواقهم الغذائية المختلفة بما يدعم حياة نشطة وصحية".

إن الانتشار الكبير لنقص وسوء التغذية في الأردن من أكبر المؤشرات على ضرورة تحويل أنظمته الغذائية. وقد حددت إستراتيجية الأمن الغذائي رؤية الأردن للأمن الغذائي في عام 2030 على أنها: "حماية سكان الأردن من انعدام الأمن الغذائي وضمان الحصول على إمدادات غذائية آمنة ومستقرة ومغذية وبأسعار معقولة في جميع الأوقات". كما نشط الأردن بالمشاركة في جميع الأنشطة التحضيرية لقمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية وفي القمة نفسها التي انعقدت في أيلول 2021.

يواجه الأردن تحديات كبيرة كالإطار التشريعي المجزأ، وعدم كفاية وعدم فعالية الجهود لتحسين استهلاك المياه، والاعتماد على الأغذية المستوردة، والعواقب الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19، لذلك كان اعتماد الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي (2021 – 2030) وخطة العمل (2022 – 2024) إضافة إلى تنفيذ المسار والتزامات الأردن التي أعلنت عنها قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية خطوات مرحب بها لمعالجة هذه التحديات.

استكمالًا لملخص سياسة الأمم المتحدة بعنوان "نظام غذائي صحي للجميع في الأردن"، يقدم هذا الملخص تحليلًا ويسلط الضوء على الأهمية والاولوية التي يوليها الأردن لإستراتيجيته الوطنية للأمن الغذائي وتحويل النظم الغذائية، حيث يهدف هذا الملخص لإثراء عملية صنع القرار وضمان التناغم والتكامل والاتساق مع أطر العمل والتدخلات الوطنية والدولية الأخرى .

> يهدف الملخص إلى إرشاد عملية صنع القرار وضمان التنسيق والتكامل والترابط مع الأطر والتدخلات الأخرى ذات العلاقة، على الصعيدين الوطني والدولي.

هيكل حصاد المياه في المشارع، الأردن. © الفاو

السياق الوطني

يعتبرالأمن الغذائي قضية وطنية أساسية في الأردن، بما أنه شرط أساسي لتحقيق الأمن الإنساني والوطني.

تتسم النظم الغذائية في الأردن بالهشاشة والضعف لعدة أسباب؛ حيث يقع في منطقة مناخية جافة أو شبه جافة، وهو فقير في موارد الماء والطاقة؛ حيث تقل حصة الماء السنوية للفرد الواحد عن 100 متر مكعب، لكن القطاع الزراعي المحلي يستهلك أكثر من 50% من مجموع موارد المياه المتوفرة لإنتاج نحو 45% من حاجات البلاد. كما أن 55% من الغذاء المستهلك في الأردن - المتمثل بشكل أساسي في المواد الغذائية الأساسية كالقمح والحبوب - مستورد.

وكان للأزمة السورية المستمرة أثر مباشر على الاقتصاد الغذائي في الأردن، بما أن سوريا كانت سوقًا رئيسيًا للصادرات الأردنية، وكان نحو 70% من الغذاء الذي يستورده الأردن يمر من سوريا قبل إغلاق الحدود. وقد أثر ذلك على ميزان مدفوعات الأردن، وبالتالي نموه الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية فيه.

أدى تفشي فيروس كورونا إلى تفاقم التحديات الاقتصادية المتزايدة التي يواجهها الأردن ، بما في ذلك الانخفاض الحاد في المساعدات الخارجية للاجئين بما في ذلك تخفيض المساعدات الغذائية من قبل الأمم المتحدة. ولا يزال الأمن الغذائي للأسر اللاجئة فقيرًا بشكل مقلق. على الرغم من المساعدات المستمرة ؛ في أغسطس 2021 ، لا يزال 84٪ من الأسر في المخيمات و 89٪ من الأسر في المجتمعات إما يعانون من انعدام الأمن الغذائي أو عرضة لانعدام الأمن الغذائي. وتعاني الأسر المعيشية التي تعولها نساء والأسر التي بها أفراد معاقون من انعدام الأمن الغذائي بشكل خاص. ولقد أظهر التصنيف حسب المخيم أن عدد الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي أو المعرضة لانعدام الأمن الغذائي هي 85٪ من الأسر في مخيم الأزرق و 80٪ في مخيم الزعتري.

وكشفت دراسة لعام 2019 بأن انعدام الأمن الغذائي بلغ في كل من مخيم جرش ومخيم سوف للاجئين الفلسطينيين 72.7%، فضلًا عن انتشار متوسط إلى كبير للتقزم وزيادة الوزن بين أطفال اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في هذه المخيمات. ومنذ ذلك الحين، كان للقيود على الحركة والإغلاقات المطولة المتصلة بجائحة كورونا أثر سلبي على الأمن الغذائي لمعظم اللاجئين الفلسطينيين الأكثر هشاشة.

أما بين الأردنيين، فقد عانت 3% من الأسر من انعدام الأمن الغذائي، في حين أن 53% منها عرضة له. وذلك يمثل تحديًا وفرصة في الوقت ذاته، ليس للحكومة فحسب، بل أيضًا للشركاء الوطنيين والدوليين الداعمين للأردن في بناء صموده والاستجابة للمتطلبات والأولويات الفورية لكل من الأمن الغذائي والنظم الغذائية.

يقدم برنامج الأغذية العالمي مساعدة غذائية شهرية لحوالي 465000 لاجئا في المخيمات والمجتمعات المحلية. © برنامج الأغذية العالمي / محمد بطاح

إطار العمل القانوني والسياسي والمؤسسي

تعتبر تربية النحل واحدة من العديد من أنشطة كسب العيش التي يتم تنفيذها بالتعاون بين برنامج الأغذية العالمي ووزارة الزراعة في الأردن لدعم كل من الأردنيين واللاجئين السوريين الأكثر هشاشة. © برنامج الأغذية العالمي / محمد بطاح

صادق الأردن على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادي والاجتماعية والثقافية الذي يشمل الحق بالغذاء الكافي (المادة 11)؛ حيث إن الأمن الغذائي شرط للتمتع الكامل بالحق بالغذاء.

يفرض الحق بالغذاء التزامات قانونية على الدول بالقضاء على الجوع ومحاربة سوء التغذية وضمان الأمن الغذائي للجميع. والحق بالغذاء لا يعني الحق بالحصول على الطعام، بل إنه يعني بشكل أساسي الحق بإطعام النفس بكرامة. لذلك يُتوقع من الدول تهيئة الظروف التي تيسر فرص العمل الكريم أو الاستفادة من الأرض لإنتاج الغذاء كي يلبي الأفراد حاجاتهم الخاصة بجهدهم وباستخدام مواردهم. كما أن الحق بالغذاء متصل بطبيعته بحقوق أخرى وهي تعتمد على بعضها البعض، ومنها الحق بالعمل الكريم والحق بالمشاركة في الشؤون العامة.

لكن الإطار التشريعي الوطني للأمن الغذائي مبعثر ومجزأ بين الأطر التشريعية والتنظيمية لعدة مؤسسات مثل وزارات الزراعة والتنمية الاجتماعية والصناعة والتجارة والتموين والصحة والمياه والري إضافة إلى المؤسسة العامة للغذاء والدواء من ضمن جهات أخرى .

وتحكم عدة قوانين وأنظمة وتعليمات المسائل المتصلة بالأمن الغذائي في الأردن، لكنها تفتقر للاتساق والتناغم. وفي الوقت ذاته، فإن تطبيقها وإنفاذها ضعيف نسبيًّا .

وتجدر الإشارة إلى أنه حتى الآن لم تفوض أي جهة في البلاد بالإدارة العامة للأمن الغذائي والإشراف عليه، لذلك نجد تداخلات وازدواجية وحتى تناقضات بين وظائف ومهام مختلف المؤسسات .

الإستراتيجية

صادق مجلس الوزراء على الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي (2021 – 2030) في 5 أيلول 2021 ورافقتها خطة العمل الأولى للسنوات (2022 – 2024). لكن هذه الخطة لا تشمل جميع المشاريع والتدخلات اللازمة لتحقيق أهداف الإستراتيجية، لأن معظمها خاضع لصلاحيات مؤسسات أخرى. وتنص الإستراتيجية على أربعة أهداف إستراتيجية ولكل منها برامج وأهداف فرعية :

1 ضمان توافر الغذاء على المستوى الوطني والأسري والفردي

يتطلب توافر الغذاء توفره من موارد طبيعية إما من خلال إنتاج الغذاء أو زراعة الأرض أو تربية المواشي أو تحسين تصنيع الأغذية لا سيما المنتجات الغذائية المحلية. ومن جهة أخرى، فإنه يتطلب توفير الغذاء للبيع في الأسواق والمحال التجارية. كما ينبغي تعظيم الاستفادة من الغذاء واستقراره.

إن توفير الغذاء الكافي والصحي والمغذي والآمن في جميع الأوقات من أهم أركان الأمن الغذائي. ورغم تحقيق نسب عالية من الاكتفاء الذاتي من الخضار والحليب الطازج والدواجن والبيض وزيت الزيتون، إلا أن الأردن يعتمد بشكل كبير على واردات سلع غذائية إستراتيجية كالقمح والشعير والأرز ومعظم البقول، وهي سلع تمثل الجزء الأكبر من السلة الغذائية المحلية.

حيث يستورد الأردن نحو 4 مليارات دولار من الأغذية والمنتجات الزراعية سنويًا، بما في ذلك أكثر من 95% من حاجات القمح والشعير و100% من حاجات الأرز والسكر. وذلك يؤكد على دور التجارة والتموين بصفتهما عنصران أساسيان في ضمان كفاية السلع الغذائية الإستراتيجية في الأردن في ظل محدودية الموارد اللازمة لتوسعة الإنتاج المحلي. كما يتأثر توفر الغذاء بشكل كبير بفقدان وهدر الأغذية في مختلف مراحل سلسلة الإمداد، وهذا الفقدان للموارد المالية والطبيعية يمثل فرصة للتحسين.

ومع أن الأردن حتى الآن لم يتعرض لمشكلات خطيرة في توفر الغذاء، إلا أن الأزمات العالمية قد تهدد خطوط إمداد الأغذية وقدرة كبار منتجي السلع الغذائية الإستراتيجية على ضمان استقرار صادراتهم، وقد يؤدي ذلك إلى تعطل الإمداد العالمي للسلع الإستراتيجية.

الهدف الإستراتيجي الأول: ضمان توافر الغذاء على المستوى الوطني والأسري والفردي
الهدف الفرعي 1: تعظيم الاستفادة من امكانات الإنتاج الغذائي المحلي
البرنامج 1.1.1: برنامج تحسين الإنتاج والإنتاجية وتحسين دخل المزارعين والمنتجين
البرنامج 1.1.2: برنامج الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي الزراعي
البرنامج 1.1.3: برنامج تطوير الصناعات الغذائية
الهدف الفرعي 1.2: توفير إمدادات كافية ومستقرة من المواد الغذائية المستوردة
البرنامج 1.2.1: برنامج ضمان توافر مخزون غذائي إستراتيجي كاف
الهدف الفرعي 1.3: تحسين التعاون والتكامل الإقليميين في مختلف جوانب الأمن الغذائي
البرنامج 1.3.1: برنامج إنشاء المركز الإقليمي للأمن الغذائي
الهدف الفرعي 1.4: الحد من فقدان الأغذية وهدرها وتعزيز سلامتها
البرنامج 1.4.1: برنامج الحد من فقدان وهدر الأغذية
البرنامج 1.4.2: برنامج الاستخدام الأمثل للأغذية المهدورة والمفقودة
البرنامج 1.4.3: برنامج الامتثال لسلامة الغذاء

مجموعة من النساء الأردنيات المشاركات في تدريب على تصنيع الأغذية نظمته الفاو في المفرق ، شمال الأردن. © الفاو الأردن

2 تحسين إمكانية الحصول على الغذاء

وذلك يتطلب الحصول المادي والاقتصادي على الغذاء؛ فالوصول الاقتصادي يعني أن يكون الغذاء بتكلفة معقولة؛ وأن يكون الأفراد قادرين على تحمل تكلفة نظامهم الغذائي دون التنازل عن حاجات أساسية أخرى مثل الرسوم المدرسية أو الدواء أو السكن .

إن ضمان الوصول الاقتصادي لجميع سكان الأردن إلى الغذاء من أهم الأولويات؛ فهو واجب ديني وحق من حقوق الإنسان ضمنته قوانين حقوق الإنسان الدولية. لكن الفقر والبطالة من أكبر التحديات التي تواجه الحصول على الغذاء، وهذا يتطلب اتخاذ إجراءات استباقية لمعالجة انعدام الأمن الغذائي للفئات الأكثر هشاشة وبناء صمود الأسر الفقيرة، بينما يشكل تعزيز البيئة التمكينية والحوكمة ضمانًا لإيجاد حلول مستدامة. ورغم استمرار تراجع إنفاق الأسر على الغذاء، حيث وصل إلى نحو 26.52% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2020، إلا أنه ما يزال يمثل أكبر بند نفقات تتبعه نفقات الإسكان بنسبة 23.78%. حيث ينفق أكثر من 40% من الأسر في الأردن أكثر من 40% من دخلها على الغذاء.

الهدف الإستراتيجي الثاني: تحسين إمكانية الوصول إلى الغذاء
الهدف الفرعي 2.1: تقليل أعداد الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي
البرنامج 2.1.1: برنامج دعم شبكات الحماية الاجتماعية
الهدف الفرعي 2.2: تهيئة فرص اقتصادية مستدامة
البرنامج 2.2.1: برنامج تحسين فرص كسب العيش في الريف، وخاصة للنساء والشباب
البرنامج 2.2.2: برنامج توفير البيئة التمكينية والخدمات للاستثمارات والفرص الاقتصادية الجديدة
الهدف الفرعي 2.3: توفير العيش الكريم للاجئين
البرنامج 2.3.1:برنامج استدامة سبل العيش الكريم للاجئين

3 تعزيز استقرار الغذاء والاستخدام الأمثل له

كفاية الغذاء تعني أن يلبي الحاجات الغذائية مع مراعاة عمر الفرد وظروفه المعيشية وصحته ووظيفته وجنسه وما إلى ذلك من عوامل.

إن توفير الغذاء الصحي المتوازن لتلبية متطلبات التغذية الصحية الغذائية من شأنه أن يقلل من انتشار سوء التغذية، ولا سيما بين الأطفال دون سن الخامسة والنساء في سن الإنجاب. كما أن ضمان استقرار الإمداد الكافي من الأغذية الطازجة والمصنعة سواء كانت منتجة محليًّا أو مستوردة، هو متطلب رئيسي وشرط أساسي للأمن الغذائي. انظر أيضًا على ملخص سياسة الأمم المتحدة في الأردن بعنوان "نظام غذائي صحي للجميع في الأردن".

الهدف الإستراتيجي الثالث: تعزيز استقرار الغذاء والاستخدام الأمثل له
الهدف الفرعي 3.1: تحسين جودة الغذاء للجميع في الأردن
البرنامج 3.1.1: برنامج تحسين جودة الأغذية
الهدف الفرعي 3.2: اعتماد تدابير فعالة للحد من سوء التغذية وآثاره المحتملة
البرنامج 3.2.1: برنامج تدعيم الغذاء بالعناصر الغذائية والمعادن
البرنامج 3.2.2: برنامج التغذية المدرسية
البرنامج 3.2.3: برنامج الرعاية الأسرية

4 تعزيز حوكمة الأمن الغذائي

لا توجد في الأردن جهة محددة معنية بالتعامل مع الأمن الغذائي بمفهومه الواسع، ولا يوجد إطار تنظيمي موحد وشامل لتوجيه هذه القضية الحيوية والإستراتيجية. كما تتشارك عدة مؤسسات مسؤوليات الأمن الغذائي وتنظمها عدة تشريعات وسياسات وإستراتيجيات وطنية. في المقابل، تشير تجارب دول أخرى حققت تقدمًا كبيرًا في الأمن الغذائي إلى أن الدعم السياسي القوي على أعلى المستويات كان له أثر محوري في نجاحها.

الهدف الإستراتيجي الرابع: تعزيز حوكمة الأمن الغذائي
الهدف الفرعي 4.1: تعزيز البنية المؤسسية للأمن الغذائي
البرنامج 4.1.1: برنامج إنشاء الإطار المؤسسي والقانوني للأمن الغذائي في الأردن
البرنامج 4.1.2: برنامج إنشاء قاعدة بيانات ونظام رصد للأمن الغذائي في الأردن
الهدف الفرعي 4.2: تعزيز البحوث والابتكار ونشر التكنولوجيا والخدمات في النظم الغذائية
الهدف الفرعي 4.1: تعزيز البنية المؤسسية للأمن الغذائي
البرنامج 4.2.1: برنامج دعم البحوث وتنمية المعرفة ونقلها

التغيير الذي نريد رؤيته

رغم اعتماد الأمن الغذائي في الأردن إلى حد كبير على الإنتاج الزراعي، إلا أن مفهوم الأمن الغذائي متعدد الأبعاد وينطوي على عدة مؤسسات وأوسع بكثير من مجرد إنتاج الغذاء وتوفيره.

لذلك عند تناول قضية الأمن الغذائي في الأردن، ينبغي مراعاة السياق المحلي داخل الأردن والسياق الدولي الخارجي الذي يؤثر على الأردن.

تشمل نقاط القوة في القطاع الزراعي المحلي الأردني تكاليف الإنتاج الرخيصة نسبيًا، ووفرة المزارعين المهرة، واستعدادهم لرفع مستوى مهاراتهم وتنمية قدراتهم وكفاءاتهم، وثقافة الزراعة المتنوعة، ومنظمات المجتمع المدني النشطة. وتشمل نقاط الضعف التي تجب معالجتها السياسات المتناقضة، وضعف التنسيق بين المؤسسات المعنية، والاعتماد على العمالة الأجنبية، ونقص الموارد المالية المخصصة من موازنة الحكومة للتطوير الزراعي، ونقص التمويل المتوسط إلى طويل الأجل من كل من بنوك القطاع العام أو الخاص والمؤسسات المالية لأن الاستثمار في القطاع الزراعي يعتبر عالي المخاطر، وتغير المناخ والحاجة لتخفيف أثره على الإنتاج، والبطالة المرتفعة التي وصل معدلها إلى 24.7٪ بعد جائحة كورونا، وزيادة المنافسة على الموارد. وتتفاقم نقاط الضعف هذه بسبب ارتفاع معدلات البطالة وتفاقم الجوع وعجز برامج الحماية الاجتماعية عن تلبية احتياجات الفئات الأكثر تهميشًا. إضافة إلى ذلك، بلغ هدر الغذاء في الأردن 930 ألف طن في عام 2020 مقارنة بالمعدل العالمي البالغ 931 مليون طن، مما يجعله مصدر قلق كبير على الأمن الغذائي .

كما أن عدم المساواة المتزايد بين الجنسين وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وأنماط التمييز مثل عدم المساواة في الحصول على الأراضي وعدم كفاية أجور العمالة في المناطق الريفية، والتعقيدات في كل من سلاسل الإمداد والقيمة المحلية والدولية المرتبطة بهذا القطاع، تشكل أسبابًا جذرية لانعدام الأمن الغذائي وينبغي القضاء عليها.

وبالانتقال إلى السياق العالمي، فإن الاعتماد الكبير للأردن على الواردات لتلبية احتياجاته من السلع الغذائية الرئيسية - حيث تسبب القمح والأرز في وصول عجز الميزان الغذائي في عام 2018 إلى 2.501 مليار دولار أمريكي – يجعله هشًّا أمام تغيرات السوق العالمية. وتتعلق المسألة الأساسية التي يجب تناولها هنا بالتعاون الإقليمي والعالمي، ومواءمة جودة الأغذية ومعاييرها التي إذا تم تعزيزها، فإنها ستمثل فرصة لتعزيز استقرار الإمدادات الغذائية في المنطقة. فضلًا عن ذلك، نظرًا لمبادرة الأردن ليصبح مركزًا إقليميًا للأمن الغذائي، ثمة حاجة لبناء شراكات ونماذج تعاون جديدة مع دول المنطقة لتعزيز دور الأردن كمركز للسلام والاستقرار فيها. كما أن تحسين سلامة الأغذية وأمنها يؤكد الحاجة إلى تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية القائمة والشركاء الدوليين الفاعلين.

تمثل الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي بوصلةً توجه تطوير الأردن وتطبيقه للأطر التنظيمية والسياساتية التي ستسهم في تعزيز المزايا التنافسية والمقارنة للقطاع الزراعي الأردني، وتحقيق نموه وازدهاره .

حصاد القرنبيط في إحدى المزارع في عمان، الأردن. © الأمم المتحدة الأردن / محمد أبو غوش

نحو تنفيذ إستراتيجية الأمن الغذائي وخطة العمل المرتبطة بها في الأردن

مع أن خطة عمل الأمن الغذائي تتضمن تدخلات ذات أولوية عالية، إلا أنه ينبغي إيلاء الأولوية لبعض التدخلات لأنها تمثل شرطًا أساسيًا أو متطلبًا للتنفيذ السليم للخطة، أو لبدء أنشطة معينة، أو لتسريع وتحسين كفاءة وأداء المشاريع ذات الصلة بالأمن الغذائي التي يتم تنفيذها من خلال خطط قطاعية أخرى.

وتشمل التدخلات الموصى بإيلائها الأولوية ما يلي :

1. **تعزيز التنسيق بين مختلف الجهات المسؤولة، وذلك ينطوي على إمكانية إنشاء فريق عمل/ لجنة تنفيذية مشتركة بين الوكالات في رئاسة الوزراء تكون مسؤولة أمام رئيس الوزراء وتتمتع بصلاحية إجراء تغيير مؤثر ولها تفويض وميزانية محددين. وستشرف هذه اللجنة على إدارة وتنفيذ استراتيجية الأمن الغذائي والقضايا الأخرى ذات الصلة.**
2. **دعم الإصلاح القانوني والتنظيمي.**
3. **إنشاء نظام إدارة معلومات الأمن الغذائي لتسهيل جمع البيانات وتحليلها وإعداد التقارير حول مؤشرات الأمن الغذائي على المستويين الوطني ودون الوطني.**
4. **تنفيذ وإعداد المتطلبات اللازمة لتنفيذ بعض التدخلات مثل :**
   - دراسة جدوى تطوير الأردن كمركز إقليمي للأمن الغذائي.
   - رسم خرائط فقدان وهدر الأغذية مع تحليل الأسباب والحلول المحتملة.
   - خارطة طريق/ إستراتيجية لتحويل النظم الغذائية .
   - تحليل آثار تغير المناخ على الأمن الغذائي.
   - إنشاء الصندوق الائتماني لتسريع الأمن الغذائي.
   - تعزيز التنسيق المؤسسي وأدوات اتساق السياسات .
5. **إنشاء المركز الإقليمي للأمن الغذائي.**
6. **دعم صغار المزارعين ومنتجي الأغذية في اعتماد تقنيات توفير المياه والتسويق الجماعي والمساهمة في التغذية المدرسية.**
7. **التقليل من فقدان الأغذية وهدرها وتحسين استخدام الطعام غير المستهلك.**
8. **الاستفادة من الخبرات والممارسات والنهج المبتكرة لدى الدول الأخرى.**
9. **تعزيز المسؤولية الاجتماعية ومشاركة القطاع الخاص في مواجهة انعدام الأمن الغذائي والجوع.**
10. **تعزيز الوصول إلى المعلومات والمشاركة الهادفة لمختلف الجهات المعنية بتنفيذ إستراتيجية الأمن الغذائي وخطة العمل الخاصة بها.**
11. **وضع القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي على رأس جدول الأعمال التنموي للحكومة والمجتمع الدولي.**
12. **منح فرص متساوية للاجئين، لأنهم بحاجة للعيش بكرامة. وينبغي على الحكومة والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة ضمان عدم المساس بالأمن الغذائي للاجئين.**

الأمم المتحدة
الأردن

Jordan.un.org